البيئة الاستثمارية فى الاقتصاد اليمنى

فضل على مثنى*

مقدمة

أكدت الأدبيات المتخصصة على تعريف البيئة المواتية للاستثمار بأنها تلك البيئة التى تتسم – ضمن أمور أخرى – بكفاءة النظم الإدارية التى تتعامل مع الاستثمار الوافد ووضوح النظم القانونية التى تعالج قضايا المستثمر واستثماراته فى الدول المضيفة للاستثمار وثبات تلك النظم وتوازنها.

وقد أجمعت آراء المستثمرين على هذه الحقيقة مؤكدين أن البيئة القانونية والتشريعية المنظمة للاستثمار تلعب دوراً محورياً فى تأسيس القدرة المؤسسة المؤثرة فى استقطاب الاستثمار وتوجهاتها. وتعد هذه النظم القانونية والتشريعية أحد أركان القدرة المؤسسية التى تشمل أيضا خلفية العنصر البشرى ودرجة التأهيل العلمى والتقنى وكفاءة النظم الإدارية وشفافيتها.

وتبرز العلاقة بين القدرة المؤسسية والقدرة الاستثمارية على ضوء الأهمية الكبيرة التى يوليها المستثمرون لبيئة السياسات والقدرة المؤسسية فى مجال الاقتصاد، حيث يؤدى ضعفها أو انخفاض مستواها إلى انخفاض العوائد الحدية على الاستثمار وإلى سوء تخصيص الموارد وتفشى الفساد الإدارى وسيادة بيئة التقدير الشخصى والغموض البيروقراطى الذى يلف سلطات المسئولين، وهو ما يعنى المزيد من عدم كفاءة النظام الحكومى

---

* باحث بمعهد البحوث والدراسات العربية.

والتأخير وعشوائية التنفيذ، فتكون المحصلة النهائية عدم استقرار السياسة الاقتصادية الكلية. وفى أحسن الحالات يتم التحول إلى عمليات تحقيق الريع بدلاً ممن الانخراط فى الأنشطة الإنتاجية.

أما الاستثمار فيعرّف بأنه الزيادة الحاصلة فى رأس المال العينى خلال فترة زمنية محددة (سنة)، وبذلك فإن المفهوم العام للاستثمار مرتبط بالمفهوم الذى نعتمده لرأس المال، وفى سياسة المفهوم الحديث للتنمية يتم التركيز على رأس المال الاجتماعى (Social Capital) الذى يشمل رأس المال العينى من آلات ومعدات وبنية تحتية ومبان ومدارس ومستشفيات وجامعات، إضافة إلى مفاهيم جديدة تتعلق بالعلاقات بين الأشخاص التى تحكمها أنظمة وقوانين إما أن تكون محفزة لقضية التمكين والانطلاق وإما أن تكون معيقة للتنمية البشرية المستدامة؛ فرأس المال الاجتماعى يشمل المؤسسات البرلمانية والديمقراطية، والإعلام الحر واحترام حقوق الإنسان، ومعايير التعامل الاجتماعى، وآليات نشر الأفكار الجديدة، واتحادات العمال، والمنظمات المجتمعية، والنظام القضائى.. وغيرذلك.

وتأسيسا على ذلك يمكن تعريف مفهوم الاستثمار الاجتماعى بأنه مقدار الزيادة الحاصلة فى رأس المال الاجتماعى خلال سنة معينة، الذى يشمل الاستثمار فى القطاعات الاقتصادية المختلفة والاستثمار فى البنية التحتية والاستثمار فى الخدمات العامة المختلفة: التعليمية والصحية والثقافية والرفاه الاجتماعى، إضافة إلى التطورات التى تحصل فى المؤسسات الاجتماعية السياسية والعلاقات الاجتماعية والوضع القانونى العام.

وتشير النظريات الاقتصادية إلى أن هناك علاقة قوية بين الاستثمار

ومستوى النشاط الاقتصادى الحقيقى الذى يقاس بمقدار الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى، وأن الاستثمار يؤدى إلى زيادة الطلب الكلى الفعال، ومن ثم تفصيل الأنشطة الاقتصادية المختلفة وزيادة التشغيل والإنتاج الحقيقى؛ حيث إن الاستثمار يؤدى إلى رفع كمية رأس المال، ومن ثم يؤدى إلى رفع القدرة الإنتاجية المستقبلية. على أن ارتفاع الناتج المحلى الإجمالى الحقيقى (أى ارتفاع النشاط الاقتصادى يعد أحد المحفزات المهمة للاستثمار).

ومن هنا نجد أن الدراسات أظهرت علاقة مباشرة طردية بين الاستثمار والناتج المحلى الحقيقى، فى حين أنها فشلت فى تحديد اتجاه السببية فى هذه العلاقة بصورة مؤكدة، فيبدو أن الأوضاع الخاصة بكل حالة هى التى تحدد ما إذا كان الناتج المحلى الحقيقى ناتجا عن الاستثمار أم أن الاستثمار يسبب الناتج المحلى الحقيقى، ويساعد على تفسير ذلك التأكيد على أن الاستثمار يعد الجزء الأكثر تذبذباً بين أجزاء الإنفاق الكلى؛ وذلك لأنه يتأثر بعوامل كثيرة؛ منها المادية ومنها غير المادية، فالمادية تتمثل فى مستوى النشاط الاقتصادى ممثلاً فى الناتج المحلى الإجمالى، وبمقدار تكلفة تمويل الاستثمار ممثلة فى أسعار الفائدة البنكية.

أما العوامل غير المادية فتشمل البيئة القانونية والإجراءات والأنظمة المتبعة، ونظام الضرائب، والحياة السياسية، ونظام القضاء والمؤسسات الاجتماعية المساندة، ومدى انتشار الديمقراطية، ومدى احترام حقوق الإنسان وحرية الإعلام..إلخ، إضافة إلى توقعات المستثمرين بصفة عامة.

ومن هنا فإنه بالإضافة إلى طبيعة العلاقة بين الاستثمار والناتج المحلى الإجمالى الحقيقى وتكلفة التمويل، تلعب الأمور الأخرى دوراً مهما

فى اتخاذ قرار الاستثمار. فإذا كانت البيئة السياسية والقانونية والإجرائية معقدة وغير مستقرة وغير واضحة، فإن الرغبة فى الاستثمار تنعدم، بغض النظر عن مستويات النشاط الاقتصادى وعن معدلات الفائدة البنكية، ففى هذه الحالة إما أن تغادر رءوس الأموال إلى بيئة استثمارية أفضل وإما أن تتجه الاستثمارات نحو قطاعات محددة تتصف بقلة المخاطرة وقلة ارتباطها بالبيئة غير المستقرة، كبعض الصناعات المنتجة للأساسيات وبعض الخدمات والاستثمار فى مجال العقارات.

وفى ضوء هذه الأهمية، فإن المجتمعات تولى عملية الاستثمار فى سياستها الاقتصادية العامة وفى خططها التنموية أهمية بارزة، فتحرص أن يكون معدل الاستثمار أعلى ما يمكن، كما تحرص على أن تفيد منه القطاعات الاقتصادية والاجتماعية كافة، وأن يكون جزء منه موجها إلى عمليات بناء الإنسان أو الاستثمار البشرى.

وكما هو معروف فإن المجتمع يعتمد فى تحقيق معدل الاستثمار على المدخرات الوطنية وعلى المدخرات الأجنبية، إذا لم تكن الأولى كافية لتحقيق معدلات الاستثمار المطلوبة للتنمية. وأيا كان الطرف الذى سيقوم بالاستثمار فإن الهدف النهائى له يتمثل فى تحقيق معدل مقبول من العائد على استخدام الأموال وضمان قيمة استخدام أمواله المستثمرة والقدرة على استعادتها بدون مخاطر. ويعنى ذلك أن قيام الاستثمار يستند إلى توفير مناخ الاستثمار اللازم لتحقيق العائد وحماية الأموال، ومن ثم فإن البيئة الاستثمارية تتضمن الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية كافة، التى تؤثر فى توجهات رأس المال وتوطنه، وكلما كانت هذه الظروف مواتية

كانت أكثر جذباً وخاصة للاستثمار الأجنبى.

وبما أن اليمن – كغيرها من الدول النامية – تواجهها ظروف اقتصادية صعبة، إضافة إلى ضعف الصادرات التى يمكن أن تساعد على حل هذه الصعوبات؛ لذلك فهى تلجأ إلى الاستثمار المباشر، ليسهم إلى جانب الدولة فى حل بعض الصعوبات القائمة التى من أبرزها رفع مستوى معيشة المواطن اليمنى عن طريق توفير فرص عمل تدر عليه دخلاً يستطيع أن ينفق منه على احتياجاته الأساسية، و تحقق له الانتقال إلى مستوى معيشى أعلى. وطالما هذه النية قائمة لدى الجهات المسئولة فى الحكومة اليمنية فإن الضرورة تستدعى الوقوف بصلابة وحزم أمام عوائق الاستثمار؛ لأن وضع استثمار اليوم أصبح بالفعل ضرورة للبلد. لذلك فمن الضرورى تشجيع المستثمرين الذين لديهم الأموال ولديهم الرغبة فى الاستثمار التى تنطوى على تحدى عدد من المخاطر.

ومع أننا قد لامسنا تغير نظرة الحكومة تجاه الاستثمار، عما كانت عليه فى الماضى نحو الميل إلى تشجيع الاستثمار من خلال إصدار قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١م وتعديله، وحددت فيه المزايا والحوافز والتسهيلات، وعلى الرغم من مرور ما يربو عن تسعة أعوام على إصدار قانون الاستثمار، فإن النتائج متواضعة ولا تصل إلى مستوى الطموح، كما أن ما تحقق يدخل معظمه فى نطاق العقارات الذى تفيد منه فئة معينة فقط، ولم يتجه إلى الاستثمارات التى تعود بالنفع إلى صالح المواطن اليمنى إلا فى حدود ضيقة؛ لذلك فإن الضرورة تستدعى أن تتخذ الدولة خطوات أكثر ديناميكية نحو تشجيع الاستثمار وتهيئة الظروف والمناخات الملائمة لجذبه،

حتى يتمكن من تحقيق أكبر قدر ممكن من المشروعات التى تسهم فى تحسين حياة المواطن اليمنى.

إن دراستنا هذه تحاول إعطاء صورة عن الاستثمارات فى اليمن، مستعرضة الحوافز والتسهيلات التى يقدمها قانون الاستثمار، إضافة إلى تشخيص الصعوبات. وتتضمن الدراسة محورين رئيسيين وخاتمة.

المحور الأول : يتناول البيئة الاستثمارية فى الجمهورية اليمنية.

المحور الثانى : يشير إلى الحوافز والضمانات، والمزايا والتسهيلات التى يقدمها قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١م.

ثم تأتى الخاتمة لتقدم خلاصة للدارسة، يتم فيها إبراز النتائج التى تم التوصل إليها.

المحور الأول

البيئة الاستثمارية فى الجمهورية اليمنية

المناخ الاستثمارى هو مجمل الأوضاع والظـــروف المؤثـــرة فـــى اتجاهات تدفق رأس المال وتوظيفه. فالوضع السياسى للدولة ومدى ما يتسـم به من استقرار، وتنظيماتها الإدارية وما تتميز بـــه مـــن فاعليـــة وكفـــاءة، ونظامها القانونى ومدى وضوحه وثباته وتوازن ما ينطوى عليه من حقـــوق وأعباء، وسياسات الدولة الاقتصادية وإجراءاتها، وطبيعة الســـوق وآلياتـــه وإمكاناته من بنى تحتية وعناصر الإنتاج، وما تتميز به الدولة من خصائص جغرافية وديمغرافية، كل ذلك يمثل مكونات ما اصطلح على تسميته بمنـــاخ الاستثمار[1].

وهكذا يمكن القول إن مناخ الاستثمار يشمل مجموعة من العنـــاصر السياسية والاقتصادية والإدارية والقانونية، والمؤسسات والهيكليـــة، وهـــذه العناصر مجتمعة تمثل بواعث الإقدام على الاستثمار، أو العزوف عنه. وهى عناصر متداخلة ومترابطة فيما بينها ويصعب قياسها بمقيـــاس موضوعـــى واضح ثابت، كما لا يمكن تغليب أى منها على الآخر؛ لذا يدخل فيها عنصر التقدير الذاتى، والحالة النفسية، والطموحات المستقبلية، والانتمـــاء الوطنـــى والقومى، والمؤثرات الاقتصادية العالمية، وحالة الأسواق، والاستثمار فـــى البلدان المختلفة.

وإذا ما أردنا إسقاط هذا المفهوم على واقع الاستثمار فى الجمهوريـــة اليمنية، فإنه يمكن القول بأن دستور الجمهورية اليمنية قـــد حـــدد المبـــادئ

الاقتصادية الأساسية للاقتصاد اليمنى التى تـــهدف إلـــى تعزيـــز الظواهـــر الإيجابية والتخفيف ما أمكن أو القضاء على الظواهر السلبية التـــى يعـــانى منها، ضمن إطار من التوازن الاقتصادى الداخلى والخارجى. ووضعت فـــى هذا الإطار الخطة الخمسية الأولى ١٩٩٦ـــ٢٠٠٠م التى تمـــيزت بـــالربط العضوى بين الإنتاج والاستثمار من جهة والإنتاج والاستهلاك مـــن جهـــة أخرى، ورأت أن الإنتاج هو الهدف وأن الاستثمار هو الوسيلة لتحقيق هـــذا الهدف.

وأكدت الخطة على ضرورة تعبئة جميع الجـــهود وكافـــة المـــوارد المادية والمالية والبشرية فى البلاد لتحقيق إنجـــازات اقتصاديـــة طموحـــة، تستهدف بناء اقتصاد وطنى متين، يشجع الرأسمال المحلى، ويدفع به نحـــو الإسهام بدور متزايد فى أتون العملية الاقتصادية لخلق منتج وطنى يخفف من الاعتماد على المنتج الخارجى.

وقد تركت الخطة الخمسية الأولـــى مجـــالات اســـتثمارية متعـــددة ومفتوحة أمام مبادرات القطاع الخاص ليسهم بدوره فـــى تحقيـــق التنميـــة المنشودة. إن دستور الجمهورية اليمنية قد أكد بما لا يدع مجالاً للشـــك. أن الملكية الشخصية مكفولة وفقاً للوائح المنظمة لذلك، ولا تنزع إلـــى المنفعـــة العامة، ومقابل تعويض عادل وفقاً للقانون. كما أن المصادرة العامة للأمـــوال ممنوعة، فى حين أن المصادرة الخاصة لا تفرض إلا بحكم قضائى، وتجوز المصادرة الخاصة لكن بقانون ووفق تعويض عادل. ويتضـــح مـــن خـــلال الخطة الخمسية الأولى وقانون الاستثمار فى اليمن أن الاســـتثمارات التـــى تركت للقطاع الخاص تركزت فى المشروعات ذات الربح المباشر الســـريع،

وكذلك فى المشروعات السياحية والزراعية والصناعية والإنتاجية، فى حين أخذت الدولة على عاتقها تخطيط المشروعات المتصلة بالبنية الأساسية وتنفيذها، إضافة إلى مشروعات التنمية الاجتماعية ذات الطابع الخدمى فى جميع أنحاء البلاد.

إن السوق اليمنية المحلية واسعة، وقد تميزت فى السنوات الأخيرة بتقارب الظروف بين المدينة والريف، فأصبح أبناء الريف يستخدمون المواد والسلع المتطورة كأبناء المدن، بفضل طرق المواصلات وارتفاع مستوى المعيشة وتطور الحالة الثقافية والاجتماعية، لذا يمكن القول إن اليمن تعد سوقاً واحدة إضافة إلى وجود بعض الفوراق الطفيفة من منطقة إلى أخرى الناجمة عن عادات الاستهلاك وخصوصيته، وهو ما يتيح تنوعاً مفيداً من ناحيتى العرض والطلب.

إن عدد سكان اليمن الذى يزيد عن ١٦ مليون نسمة يمثلون سوقاً واسعة يغلب عليها التجانس، وتمتلك قوة شرائية لا بأس بها، إضافة إلى انتشار التعليم ووجود مؤشرات المستوى الثقافى والصحى، كل هذا يعد من العناصر المفيدة لاستيعاب التطورات العصرية والحضارية المتصلة بالإنتاج، وباتباع الأساليب التكنولوچية الحديثة فى الإنتاج والاستهلاك على السواء. كما أن معدل التراكم الرأسمالى يعد المتغير الأساسى الذى يحدد معدل النمو فى الاقتصاد خلال الأمد المتوسط، فى حين تعد تخصيص موارد الاستثمار بين القطاعات والأنشطة العامل الحاسم فى تحديد مدى النمو والتوازن طويلى الأجل ومدى استمرارهما.

عوائق الاستثمار:

على الرغم من أن اليمن قد بدأت تخطو بثبات فـــى بدايـــة طريـــق الاستثمار، وتحديداً بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية فى مـــايو ١٩٩٠م مـــن خلال انتهاج سياسة الانفتاح على العالم الخارجى، فإنها قد واجهت جملة مـن الصعوبات والاختلالات الهيكلية، منها ما هو ذاتى ومنها ما هو موضوعـى. أما بالنسبة للعوامل الذاتية فإنها يمكن أن تعزى إلى حالة عدم الاستقرار على صعيد الوضع الداخلى ممثلة فى ظروف المرحلة الانتقالية وما صحبها مـــن إشكالات واضطرابات استنفدت طاقات البلاد الاقتصادية، وتولدت عنها حالة من عدم الاطمئنان لدى ذوى رءوس الأموال، ســـواء محلييـــن أو أجـــانب، إضافة إلى دخول البلاد فى حرب أهلية قضت على كثير مـــن الطموحـــات والأمال فى هذا الاتجاه، ناهيك عن عدم وجود مصادر محلية تمتلكها البلاد.

أما العوامل الموضوعية فقد تمثلت فى العوامـــل الخارجيـــة، لعـــل أبرزها حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من مواقف أثرت على نحو سلبى ليس على الاستثمار فى اليمن ولكن على الاقتصاد اليمنى بوجه عام.

ولقد كانت استراتيجية الاستثمار إلى جـــانب مجموعـــة السياســـات الاقتصادية التى اتبعت منذ الانفتاح بعد إعادة تحقيق الوحدة اليمنية مســـئولة إلى حد كبير عن نمط الاستثمار غير الملائم الذى أدى بـــدوره إلـــى تفـــاقم مشكلات الاختلال فى سوق العمالة وسوق الصرف الأجنبى والموازنة العامة للحكومة.

وعلى امتداد الفترة منذ عام ١٩٩٠ حتى نهاية عام ١٩٩٨م، علـــى الرغم من قصرها، فإن التغير الهيكلى كان ينطوى على النمو الســـريع فـــى

قطاعات السلع المنتجة للسوق المحلية والخدمات، وعلى حساب القطاعات المنتجة للسلع التى يمكن تداولها فى الأسواق الخارجية فيما عدا البترول. وقد أدى عدم الاهتمام بالاستثمار فى الزراعة والصناعة بدوره إلى التفاوت الكبير بين معدلات النمو فى كل من الطلب والعرض الإجماليين وما نجم عن ذلك من آثار سلبية تمثلت فى انخفاض الصادرات من السلع الزراعية والصناعية، وتزايد الاعتماد على استيراد السلع الاستهلاكية، إضافة إلى السلع الرأسمالية الوسيطة. وهو الأمر الذى نجم عنه زيادة الطلب على النقد الأجنبى، وانخفاض قيمة العملة المحلية، وبروز ظاهرة التضخم.

وقد كان عجز الحكومة عن كبح جماح التضخم من السمات الأخرى البارزة التى اتسمت بها الفترة المنصرمة، حيث كانت محاولة الحكومة احتواء الضغوط التضخمية هى نفسها المسئولة عن التمويل التضخمى وما نجم عنه من عجز مزمن فى الموازنة العامة للدولة وتزايد الاختلال فى هيكل الأسعار واستمرار التضخم. وقد كان للاتجاه غير المتماثل فى الزيادة فى الأسعار آثار سيئة على تخصيص المدخرات والاستثمارات، كما شجع أنشطة المضاربة واكتناز رأس المال وهروبه بدلا من الاستثمار فى القطاعات المنتجة.

وقد كان على الحكومة أن تواجه عقبات عدة لتوفير مناخ الاستثمار، منها القوانين الكثيرة والمتداخلة لتعظيم الاستثمار، وتعدد الجهات الإدارية الحكومية التى يتعامل معها المستثمر، وعدم توافر البنية الأساسية اللازمة لقيام الاستثمار وتشجيعه، و الاصطدام بالمصالح المتعارضة، سواء بين أولئك الذين ستتعرض مصالحهم للخطر نتيجة تطبيق السياسات الجديدة أو

التنافس بين أصحاب المصالح الجديدة، إضافة إلى المشكلات الناجمة عن تعدد أسعار الصرف ونقص العملات الحرة، والعجز المزمن فى ميزان المدفوعات والميزان التجارى، وارتفاع معدل التضخم، وازدياد حجم المديونية، وارتفاع أعباء الدين، وانخفاض العائد على الاستثمار فى القطاع العام.

وكان لزاماً على الحكومة أن تواجه هذه الحزمة من المشكلات المعقدة.

ويمكن القول بأن الحكومة قد اتجهت صوب وضع أولويات محددة لحل هذه المشكلات، ونستطيع تحديدها فيما يأتى:

- إقامة مشروعات تتصل بالبنية الأساسية اللازمة لتشجيع الاستثمار.
- السعى إلى تخفيض معدلات التضخم.
- الاتجاه نحو توحيد سعر الصرف.
- معالجة مشكلات شركات القطاع العام ومؤسساته ثم الاتجاه نحو الخصخصة.

وقد كان محور سياسة تشجيع الاستثمار فى اليمن خلال هذه الفترة يقوم على أساس الاعتماد على السوق المحلى، والسعى إلى الإحلال محل الواردات، وذلك من خلال منح المستثمرين إعفاءات ضريبية وجمركية، إضافة إلى محاولة تبسيط الإجراءات الإدارية بقدر الإمكان. ويلاحظ أن الحكومة قد لجأت لتحقيق ذلك إلى الإدارة التشريعية، من خلال إصدار الكثير من القوانين الجديدة والقرارات واللوائح التنفيذية[٢].

إذن كان هناك توجه واضح للسياسة اليمنية نحو تشجيع الاستثمار،

لكنه توجه فى إطار استراتيچية الإحلال محل الواردات.

وفيما يتعلق بالبطالة، فهى تعد أحد المؤشرات على عدم تحقيق سياسة تشجيع الاستثمار لأهدافها، فقد وصلت نسبة البطالة إلى ٣٠%، من قوة العمل اليمنية[٣].

وتضمنت الخطة الخمسية الأولى (١٩٩٦-٢٠٠٠) ما يفيد بأن حل مشكلة البطالة يستلزم توفير ٥٠ ألف فرصة عمل سنويا، وأن هذا يتطلب تحقيق معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى يتراوح بين ٣% و ٤%، وتعتمد الحكومة اليمنية فى حل هذه المشكلة على محورين أساسيين هما:

- تشجيع الاستثمار الخاص المحلى.
- تشجيع الاستثمار الأجنبى.

وإذا ما نظرنا إلى المؤشر الخاص بتدفق الاستثمارات الخارجية المباشرة إلى اليمن مقارنة بالدول الأخرى، سنجد أن إجمالى هذه الاستثمارات وصل فى ١٩٩٨ إلى ٥٠ مليون دولار مقارنة بـ ٤٠٠ مليون دولار لمصر، وأربعة مليارات دولار للمكسيك و ٥,٨ لماليزيا و ٣,٩ للأرجنتين و ٤,٥ لإندونيسيا، و ٢,٣ لشيلى.

كما أنه يتضح من خلال النظر إلى الإحصاءات الرسمية أن الاستثمار لا يزيد عن ١١,٢% فى السنة عام ١٩٩٩م، أما الادخار للعام نفسه فهو ٥,٥٠ %[٤].

جدول رقم (١)

المشاريع المرخصة من الهيئة العامة للاستثمار خلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٩

البيـــــــان	عدد المشاريع	إجمالى التكلفة الاستثمارية	إجمالى الموجودات الثابتة	عدد العمال
مشاريع صناعية	٤١٠	٦٤,٣٥٥,٦٧٣	٤٢,٢٢٤,٠٩٨	٣٢٤٨٤
مشاريع زراعية	٤٨	٤,٦٧٥,٨٥٧	٢,٨٤٢,٨٣٠	٨٩٠
مشاريع سمكية	٨	٢١,٨١١,٧٣٠	١١,٢١١,٧٦٠	١٠٤٩
مشاريع خدمية	١٥٧	٨٢,٨٧٨,٥١٠	٢٢,٢٣٥,٢٤٧	٤٨٨٢
مشاريع سياحية	٤٩	٢٥,٧٤٩,٨٣٠	٤,٦٤٥,٢٤٧	٨١٩
الإجمالى العام	٦٨٢	١٩٨,٧٧٨,٦٠٠	٨٣,١٥٩,٣٤٧	٤٠٠٨٤

كتاب الإحصاء السنوى، الجهاز المركزى للإحصاء، صنعاء ١٩٩٩، إبريل ٢٠٠٠.

من خلال الجدول يتضح أن المشاريع الصناعية كان لها الغلبة على بقية المشروعات فى القطاعات الأخرى؛ إذ بلغت ٤١٠ مشروعا. وبطبيعة الحال فإن هذا العدد يضم المشروعات الصناعية الكبيرة والصغيرة، ولكن فى التحليل النهائى نجد أن حجم المشروعات الصغيرة هو المهيمن فى نسبة المشروعات الصناعية.

زيادة حجم المشروعات فى قطاع الصناعة عنه فى القطاعات الأخرى يعود إلى رغبة المستثمرين ومنهم المستثمرون الصغار اليمنيون فى الاتجاه نحو إنشاء مصانع صغيرة بسبب انخفاض تكلفة إنشائها، إضافة إلى

تلبية حاجة السوق المحلية من السلع والمنتجات.

ويلى ما سبق المشروعات الخدمية، إذ بلغ عدد المشروعات الخدمية المرخصة خلال فترة الدراسة ١٥٧ مشروعا، ويتركز معظمها فى المواصلات والاتصالات والكهرباء والمياه، وهى مشروعات ذات تكلفة مرتفعة. ثم تأتى المشروعات السياحية التى بلغت ٤٩ مشروعاً تركز معظمها فى بناء الفنادق ذات درجات مختلفة والحدائق والقرى السياحية والشاليهات... وغيرها، ولا تزال فى بداياتها الأولى، ثم المشروعات الزراعية، وتبلغ ٤٨ مشروعاً، تركز معظمها فى استصلاح الأراضى الزراعية وإنشاء المزارع الحيوانية البسيطة. ويأتى فى آخر القطاعات القطاع السمكى؛ إذ بلغت المشروعات المرخصة فى هذا القطاع ٨ مشروعات فقط، على الرغم من الميزة النسبية التى تميز اليمن، حيث تمتلك ثروة سمكية هائلة كما تمتلك شريطا ساحليا يمتد ٢٠٠٠ كم٢، حتى أن المشروعات المرخصة لم تكن بذاك الحجم.

وبالنسبة لإجمالى تكلفة المشروعات الاستثمارية المرخص لها نجد أن تكلفة المشروعات الخدمية قد احتلت المرتبة المرتبطة الأولى، لكون المشروعات التى تتركز فيها ذات تكلفة مرتفعة، فقد بلغت تكلفتها الإجمالية خلال فترة الدراسة ٨٢,٨٧٨,٥١٠ مليار ريال، يلى ذلك المشروعات الصناعية، إذ بلغت التكلفة الإجمالية للمشروعات المرخصة خلال فترة الدراسة ٦٤,٣٥٥,٦٧٣ مليار ريال، ثم تأتى المشروعات السياحية؛ إذ بلغ إجمالى المشروعات المرخصة خلال فترة الدراسة ٢٥,٧٤٩,٨٣٠ مليار ريال، ويلى ذلك المشروعات السمكية؛ إذ بلغت تكلفتها الإجمالية

٢١,١١٨,٧٣٠ مليار ريال خلال فترة الدراسة، وتأتى فى آخر القطاعات المشروعات فى القطاع الزراعى؛ إذ بلغ حجم تكلفة المشروعات المرخصة خلال فترة الدراسة ٤,٦٧٥,٨٥٧ مليار ريال.

وقد بلغ إجمالى تكلفة المشروعات المرخص لها خلال الفترة من ١٩٩٢-١٩٩٩ ما قيمته (١٩٨,٧٧٨,٦٠٠) مليار ريال فى كل القطاعات.

وعند تحليل إجمالى الموجودات الثابتة للمشروعات نجد أن موجودات مشروعات القطاع الصناعى تحتل المرتبة الأولى؛ إذ بلغت ٤٢,٢٤٤,٠٩٨ مليار ريال، يليها الموجودات فى قطاع المشاريع الخدمية؛ إذ بلغت ٢٢,٢٣٥,٤١٢ مليار ريال، ثم الموجودات المتصلة بقطاع الأسماك؛ إذ بلغت ١١,٢١١,٧٦٠ مليار ريال، يلى ذلك الموجودات فى المشروعات السياحية، حيث بلغت ٤,٦٤٥,٢٤٧ مليار ريال؛ وتأتى فى مؤخرة القطاعات موجودات القطاع الزراعى؛ إذ بلغت ٢,٨٤٢,٨٣٠ مليار ريال؛ وقد بلغ إجمالى الموجودات للمشروعات من مختلف القطاعات ٨٣,١٥٩,٣٤٧ مليار ريال.

وفيما يتعلق بالعمالة نجد أن القطاع الصناعى يحتل المرتبة الأولى؛ إذ يبلغ مجموع حجم العمالة فى هذا القطاع ٣٢٤٨٤ عاملاً، يليه قطاع الخدمات؛ إذ بلغ عدد العمالة فيه ٤٨٨٢ عاملاً، ثم قطاع الأسماك؛ إذ بلغ حجم العمالة فيه ١٠٤٩ عاملاً، يليه القطاع الزراعى؛ إذ بلغ مجموع العمالة فيه ٨٩٠ عاملاً، ويأتى فى آخر القطاعات القطاع السياحى؛ إذ بلغ حجم العمالة فيه ٨١٩ عاملاً.

مما تقدم يتضح أن القطاع الصناعى قد احتل المرتبة الأولى فى عدد

المشروعات، والسبب فى هذا يعـــود إلـــى تـــهافت المســـتثمرين عـــلى المشروعات الصناعية وخاصة الصغيرة منها.

وقد احتل قطاع الخدمات المرتبـــة الأولـــى مـــن إجمـــالى تكلفـــة المشروعات المرخصة، والسبب فـــى هـــذا يعـــود إلـــى ارتفـــاع تكـــاليف المشروعات الخدمية.

أما بالنسبة للموجودات الثابتة فقد احتل المرتبـــة الأولـــى القطـــاع الصناعى نظرا لحجم المشروعات المرخصة وتفوقها فى العدد علـــى بقيـــة القطاعات، كما احتل قطاع الصناعة المرتبة الأولى فى حجم العمالة.

جدول رقم (٢)

المشروعات الاستثمارية المنفذة خلال الفترة ١٩٩٢ـ١٩٩٩

القيمة مقدرة بألف ريال

البيـــــــان	عدد المشروعات	إجمالى التكلفة الاستثمارية	قيمة الموجودات
مشروعات صناعية	١١٥	١٦,١٢١,٢٣٠	١١,٦٢٠,٠٠٠
مشروعات زراعية	١٤	١,٢٥٠,١١٠	٠,٢٠٠,٠٠٠
مشروعات سمكية	٣	٨,٧٤٠,٠٠٠	٠,٥٥٠,٠٠٠
مشروعات خدمية	٧٥	٤٢,٣١٠,١١٥	٤,١٢٠,٠٠٠
مشروعات سياحية	٢٩	١٥,١٤٠,٢١١	١٠,٢١٧,٠٠٠
الإجمالى العام	٢٣١	٨٣,٥٦١,٦٦٦	١١,٧٠٧,٠٠٠

المصدر : قطاع البحوث والتخطيط العامة للاستثمار، تقرير مستوى تنفيذ المشروعات المرخصة، صنعـــاء ١٩٩٩، إبريل ٢٠٠٠.

وبالنظر إلى جدول رقم (٢) الذى حدد المشروعات المنفـذة خـلال الفترة ١٩٩٢ــ١٩٩٩ يتضح ما يأتى :

تحتل المشروعات الصناعيـة المرتبـة الأولـى؛ إذ بلغـت ١١٥ مشروعا، وبتكلفة إجمالية مقدارها ٨٣,٥٦١,٦٦٦ مليار ريال، وبلغت قيمـة الموجودات ١١,٧٠٧,٠٠٠ مليار ريال، وهـذا بـالطبع يعـود إلـى ميـل المستثمرين إلى الاتجاه فى استثماراتهم نحو المشروعات الصناعية؛ يلى ذلك قطاع الخدمات؛ إذ بلغ عدد المشروعات المنفذة فى هذا القطاع ٧٥ مشروعا، وبتكلفة إجمالية مقدارهـا ٤٢,٣١٠,١١٥ مليـار ريـال، وبلغـت قيمـة الموجودات ٤,١٢٠,٠٠٠ مليار ريال، ويحتل المرتبة الثانية فى حجم عـدد المشروعات المنفذة خلال الفترة بعد القطاع الصناعى.

ويحتل قطاع السياحة المرتبة الثالثة فى عدد المشروعات المنفـذة؛ إذ بلغت ٢٩ مشروعا، وبتكلفة إجمالية مقدارها ١٥,١٤٠,٦٦٦ مليار ريـال، وبلغت قيمة الموجودات ١٠,٢١٧,٠٠٠ مليار ريال.

ويلى ذلك القطاع الزراعة؛ إذ احتل المرتبة الثالثـة حيـث بلغـت المشروعات المنفذة فى هذا القطاع خلال فترة الدراسة ١٤ مشروعا، وبتكلفة إجمالية مقدارها ١,٢٥٠,١١٠ مليـار ريـال، وبلغـت قيمـة الموجـدات ٢٠٠,٠٠٠ مليون ريال.

ثم يأتى القطاع السمكى فى آخر القطاعات، حيث بلغت المشـروعات المنفذة فى هذا القطاع ٣ مشروعات، وبتكلفة إجمالية مقدارهـا ٨,٧٤٠,٠٠٠ مليار ريال، وبلغت قيمة الموجودات ٥٥٠,٠٠٠ مليون ريال.

جدول رقم (٣)
حجم العمالة فى المشروعات الاستثمارية المرخصة
خلال الفترة ١٩٩٢ ــ ١٩٩٩
القيمة مقدرة بالفرد

البيـــــــان	عدد المشروعات المرخصة	العمالة المحلية	العمالة الأجنبية	الإجمالى
مشروعات صناعية	٤١٠	٣١,٣٨٩	١٠٩٥	٣٢٤٨٤
مشروعات زراعية	٤٨	٨٠٧	٨٣	٨٩٠
مشروعات سمكية	٨	٨٧٣	١٧٦	١٠٤٩
مشروعات خدمية	١٥٧	٤٣٠٢	٥٤٠	٤٨٤٢
مشروعات سياحية	٤٩	٧٣٩	٨٠	٨١٩
الإجمالى	٦٨٢	٣٨,١١٠	١,٩٧٤	٢٠٠٨٤

المصدر : قطاع البحوث، الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الإحصائية، ١٩٩٩، صنعاء.

من خلال الجدول رقم (٣) يتضح أن حجم العمالة المحلية فى القطاع الصناعى يحتل المرتبة الأولى؛ إذ بلغ ٣١,٣٨٩ عاملاً، وبلغ حجم العمالـــة الأجنبية ١٠٩٥ عاملا.

ويلى ذلك القطاع الخدمى؛ إذ بلغ إجمالى العمالة المحلية فـــى هـــذا القطاع ٤٣٠٢ من العمال، وبلغ حجم العمالة الأجنبية ٥٤٠ عاملا.

ويلى ذلك العمال فى القطاع السمكى؛ إذ بلغ عددهـــم ٨٣٧ عـــاملاً محليا، وبلغ عدد العمالة الأجنبية ١٧٦ عاملا.

ثم يلى ذلك العمال فى قطاع الزراعة؛ إذ بلغ مجموعهم ٨٠٧ عمـــال محليين، وبلغ عدد العمالة الأجنبية ٨٣ عاملاً.

ويأتى فى آخر القطاعات القطاع السياحى؛ إذ بلغ مجموع العمالة فى هذا القطاع ٧٣٩ عاملاً، وبلغ عدد العمالة الأجنبية ٨٠ عاملاً.

وبلغ مجموع القوى العاملة فى المشروعات الاستثمارية المرخصـــة خلال الفترة ١٩٩٢ــ١٩٩٧ ما مقداره ٣٨,١١٠ عمال محليين، وبلغ إجمالى العمالة المحلية والأجنبية ٤٠٠٨٤ عاملاً.

جدول رقم (٤)

عدد العمالة فى المشروعات الاستثمارية المنفذة

خلال الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٩

البيـــــــان	عدد المشروعات المرخصة	العمالة المحلية	العمالة الأجنبية	الإجمالى
مشروعات صناعية	١١٥	٥٨٤٧	٢٥٣	٦١٠٠
مشروعات زراعية	١٤	٤٠١	٢١	٤٢٢
مشروعات سمكية	٣	٣٤٠	٦٦	٤٠٦
مشروعات خدمية	٧٥	٢٠٥٥	٢٥٧	٢٣١٢
مشروعات سياحية	٢٩	٤٣٧	٣٠	٤٦٧
الإجمالى	٢٣٦	٩٠٨٠	٦٢٧	٩٧٠٧

المصدر : قطاع البحوث، الهيئة العامة للاستثمار، النشرة الإحصائية لعام١٩٩٩، صنعاء.

من خلال الجدول رقم (٤) يتضح الآتى :

أن القطاع الصناعى يتقدم القطاعات الأخرى فى حجم العمالة؛ إذ بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع ٦١٠٠ عامل محلى وأجنبى، يليه القطاع الخدمى؛ إذ احتل المرتبة الثانية، حيث بلغ مجموع العمالة فى هذا القطاع ٢٣١٢ عاملاً محلياً وأجنبياً، ثم يحتل القطاع السياحى المرتبة الثالثة، حيث بلغ مجموع العمالة فيه ٤٣٧ عاملاً محلياً وأجنبياً، يليه القطاع الزراعى؛ إذ بلغ مجموع العمال المحليين والأجانب فى هذا القطاع ٤٦٧عاملاً، ويأتى القطاع السمكى فى آخر القطاعات من حيث عدد العمالة؛ إذ بلغ حجم العمالة فى هذا القطاع ٤٠٦ من العمال المحليين والأجانب.

أن مجموع العمالة فى المشروعات الاستثمارية المنفذة ضئيلة، وهذا يؤكد عدم المراعاة عند تشغيل العمالة، كما يؤكد وجود خلل فى نسب العمالة وتوزيعها بين القطاعات.

ويتضح من الجدول والتحليلات السابقة أنه على الرغم من التوجه الإيجابى فى سياسة الاستثمار فى اليمن فإنه لم يحقق النتائج المرجوة، وهذا يدل على أن اليمن انتهجت استراتيجية للتنمية تقوم على استغلال سوقها المحلى بالإحلال محل الواردات فى حين أن الدول التى انتهجت استراتيجية للتنمية تقوم على استغلال السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة هى التى استطاعت أن تحقق معدلات نمو عالية(٥).

ومن خلال تحليل تجارب الدول الناهضة وتحديداً دول جنوب شرق آسيا، تبين أن سياسة تشجيع الاستثمار ينبغى أن تتضمن توجهات جديدة، منها ما يأتى:

- السعى نحو الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

- إصلاح النظام التعليمى وتطويره على نحو يؤدى إلـــى خلـــق الكـــوادر المدربة المؤهلة للتعامل مع التكنولوجيا المتطورة.
- التركيز على تطوير نظم العمل والإدارة فى كافة المنظمات العاملة فـــى الدولة.
- توافر العقيدة الفكرية التى تتبنى مفاهيم اقتصـــادات الســـوق والتحـــرر الاقتصادى بوضوح وبدون تحفظ [٦].

ويمكن القول بأن هناك تحولاً واضحا فى إدارك الحكومـــة توجـــهات سياسة تشجيع الاستثمار، يتضح ذلك من خطابات رئيس الجمهورية ورئيـــس الحكومة والجهات المسئولة فى الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة التـــى تؤكد على أن اليمن دولة مفتوحة للاستثمار بلا حدود، وأن الحكومـــة تقـــدم جميع التسهيلات والإعفاءات من أجل إتاحة فرص لحياة أفضل للمواطنيـــن، وطبيعى أن هذا لن يتأتى بالنوايا الطيبـــة ولكنـــه يتطلـــب التصـــدى بقـــوة للاختلالات وإزالة العقبات، والعمل بجدية على تشجيع الاستثمار.

إن معيار الإنجاز الحقيقى والحكم على كفاءة الأداء لمؤسسات الدولـــة فى المرحلة القادمة سوف يكون مرجعه وأساس قياسه عـــدد المشـــروعات الجديدة التى تمت إقامتها وحجم العمالة الذى استوعبته هـــذه المشـــروعات وتطور الصادرات إلى الأسواق العالمية.

ويمكن القول بأن الحكومة اليمنية عملت على وضع برنـــامج للعمـــل على تشجيع الاستثمار موضع التنفيذ وضع فى الحسبان من قبل التوجـــهات الجديدة لسياسة تشجيع الاستثمار، وقد اشتمل هذا البرنامج علـــى المحـــاور الآتية:

١ــ تسهيل الإجراءات الإدارية للمشروعات الاستثمارية:

- تم إنشاء مكاتب لخدمة الاستثمار فى المحافظات برئاسة المحافظين تختص بخدمة المستثمرين، وقد تم تحديد الاختصاصات والصلاحيات والتفويضات اللازمة لهذه المكاتب بحيث تكون قراراتها نهائية للقيام بدور فعال فى تسهيل عمل المستثمرين وحل مشكلاتهم.
- إعداد خريطة للاستثمار تستهدف تحديد مواقع الاستثمار المختلفة، بحيث توفر على المستثمر الحصول عى الموافقة والتراخيص للمشروعات، وتقديم الخدمات اللازمة، وتحدد هذه المناطق التى يُقبل عليها المستثمر بدون الدخول فى إشكاليات تبعية هذه المناطق لأية جهة.
- تطوير العمل فى الهيئة العامة للاستثمار، بحيث تقوم بالترويج للمشروعات الكبرى داخل اليمن وخارجه، ودعوة الشركات العالمية لتشارك المستثمرين اليمنيين فى إقامة المشروعات، وتشجيع التصدير من خلال العمل على الإسراع فى إنشاء المنطقة الحرة بعدن المعفاة من الضرائب طوال فترة إقامتها ويخصص معظم إنتاجها للتصدير.

كما يتضح أنه قد تم تخفيض الرسوم التى يدفعها المستثمرون للهيئة العامة لاستثمار وإعفاء مجموعة من الرسوم الأخرى.

٢ ــ الإسراع فى تنفيذ خطوات برنامج الخصخصة :

لقد تم طرح بعض المؤسسات العامة والمصانع والشركات وعددها ٥٥ منشأة للبيع، وهى ملك القطاع العام، وتغطى ١٧ قطاعاً مختلفاً.

٣ــ تشجيع التصدير:

ويمثل هذا المحور أحد المحاور المهمة الواضحة المعبرة عن التوجه

الجديد للسياسة اليمنية لتشجيع الاستثمار، حيث تبلور الهدف من هذه السياسة ليكون الاستثمار من أجل التصدير وليس لسد احتياجات السوق المحلى فحسب، وقد اتجهت السياسة اليمنية نحو السعى إلى جذب الشركات متعددة الجنسية لكى تسهم فى الاستثمار، وقد عملت على الترويج لهذا الأمر، على أن هذا المحور فى واقع الأمر لم يحقق الهدف منه، ويعزى ذلك إلى عدم إقبال الشركات بالقدر المتوقع لظروف تتعلق بالمستثمرين، وهو الأمر الذى يجعل الشركات الكبرى تتريث بعض الوقت، فرأس المال "جبان" لا يمكن أن يخطو إلا على أرض صلبة بعيدة عن أى فوضى أو اختلال، أرض تنعم بالأمن والاستقرار.

٤ ــ إنشاء المناطق الحرة:

لقد قررت الحكومة اليمنية فى أقل من عام منذ إعادة تحقيق الوحدة اليمنية وتحديداً فى مارس ١٩٩١م العمل على إنشاء المنطقة الحرة بعدن، واستندت فى ذلك إلى تجارب بعض الدول الناهضة فى هذا المجال، والحكومة اليمنية اليوم تعول كثيرا على هذه المنطقة سواء أكان ذلك على صعيد النهوض بحياة المواطنين المادية من خلال إيجاد فرص عمل أم من خلال التوسع فى التنمية للبلاد(٧).

هذه هى المحاور الرئيسية لبرنامج عمل الحكومة اليمنية فى مجال تشجيع الاستثمار. ولا شك فى أن الفترة الزمنية لا تزال محدودة لتعرف النتائج الفعلية لتنفيذ هذه السياسات، ولكن المستقبل كفيل بتحديد إما قدرة الحكومة على إنجاز مهامها على هذا الصعيد وإما الرضوخ لصعوبات الواقع ومعوقات النشاط.

ولكن ما يستطيع الباحث توضيحه بصدد نتائج برنـــامج الحكومـــة اليمنية فى مجال تشجيع الاستثمار هو زيادة إقبال المســـتثمرين فـــى تقديـــم طلبات الاستثمار فى القطاعات المختلفة الصناعيـــة والزراعيـــة والســـمكية والنقل.. إلخ، من سنة إلى أخرى.

وعلى الرغم من قلتها توحى بأن الإجراءات التى اتبعتها الحكومـــة اليمنية من حوافز وتسهيلات قد بدأت تُؤتى ثمارها على نحو تدريجى.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES
مكتب الدراسات والمعلومات العربية

المحور الثانى
الضمانات والمزايا والتسهيلات والحوافز
التى يقدمها قانون الاستثمار

لقد أصبح ضروريا لكل الدول التى ترغب فى النهوض الاقتصادى والقيام بمشروعات اقتصادية فى مختلف المجالات، أن تسعى إلى استقطاب مستثمرين أو ممولين لها وذلك بمنحهم جملة من المزايا والضمانات والتسهيلات التى تصدرها فى تشريعاتها المنظمة لهذا المجال لجذبهم إلى الاستثمار أو التمويل، وينسحب ذلك على حال اليمن.

وتختلف تقديرات الدول لحجم هذه المزايا والضمانات والتسهيلات من بلد إلى آخر تبعاً للأهداف التى يخطط لتحقيقها .. ولدواع أخرى لعل من أبرزها:

- نظام الحكم السائد.
- التوجه الاقتصادى للدولة.
- المناخ الاستثمارى السائد.
- مستوى الوعى الاقتصادى والاجتماعى.
- الهياكل الأساسية المتوافرة (البنية التحتية).

وقد لعب عدد من العوامل دورا فى مضاعفة دور المزايا والتسهيلات والضمانات التى تكفلها التشريعات بوصفها عوامل تحفيز للاستثمارات المحلية، وجذب للاستثمارات الأجنبية، و يمكن إيجاز بعض تلك العوامل

فيما يأتى :

- المنافسة الإقليمية والدولية على اجتذاب الاستثمارات نتيجة وجود فوائض مالية فى عدد محدود من الدول الباحثة عن الفرص الاستثمارية التى تتوافر لها أفضل الضمانات والمزايا والتسهيلات، وهو الأمر الذى ترتب عليه سعى الدول الحثيث إلى البحث عن الاستثمارات فى تقديم المزيد من المزايا والتسهيلات، وقد زاد من حدة المنافسة تفكك الكتلة الاشتراكية وانهيارها ودخولها فى عملية مزاحمة الدول المتنافسة على جذب الاستثمارات، ونلحظ ميل الاستثمارات الأوربية والأمريكية وتوجهها نحو هذه البلدان، ليس لتوافر البنية التحتية لها أو لتمتعها بمزايا أفضل من الدول الأخرى فحسبت بل لأسباب سياسية بالدرجة الأولى.
- بروز دول النمور الآسيوية الصاعدة فى جنوب شرق آسيا واستحواذها على نسب عالية من رءوس الأموال الباحثة عن الفرص الاستثمارية نتيجة للمناخ الاستثمارى الجيد الذى هيأته هذه الدول لجذب الاستثمارات إليها.
- الالتزامات الداخلية نحو التنمية وتزايد إحساس الدول الباحثة عن الاستثمارات بتأخرها وتخلفها عن اللحاق بالتطورات الجارية المتسارعة فى دول العالم فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

وقد راعى المشرع اليمنى العوامل السابقة – عند صياغته قانون الاستثمار و عند تحديده الضمانات والمزايا والتسهيلات – إدراكاً منه لدورها فى جذب الاستثمار وتشجيعه.

ويمكن عرض أبرز الضمانات والمزايا والتسهيلات التى تضمّنـــها قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ [٨] على النحو الآتى :

أولاً : الضمانات

- يكفل الدستور للمستثمرين من مختلف الجنسيات حرية الاســـتثمار فـــى المجالات الاستثمارية طبقاً لأحكام القانون.
- يضمن القانون حرية المستثمرين فى إدارة مشـــاريعهم وفقـــاً لتقديرهـــم الظروف الاقتصادية وأوضاع أعمالهم.
- يضمن القانون عدم تأميم المشروعات أو الاستيلاء عليها، كما يتضمـــن عدم حجز أموال المشروعات الاستثمارية أو مصادرتها أو تجميدهـــا أو التحفظ عليها (فرض الحراسة عليها) عن غير طريق القضاء.
- يضمن القانون عدم وضع تسعيرة إلزاميـــة علـــى منتجـــات المشـــاريع الاستثمارية أو تحديد أرباحها باستثناء الدقيق والأدوية والحليب والمـــواد الغذائية للأطفال التى يكون للدولة الحق فى تسعيرها بموجـــب التكلفـــة الاقتصادية.
- يضمن القانون أيضا حرية المستثمرين من الخارج فى إعـــادة تصديـــر رأس المال المستثمر إلى الخارج سواء أكان عينياً أم نقدياً، عن التصفيـــة أو التصرف.
- يضمن القانون للمستثمرين حرية تحويل صافى الأرباح الناتجـــة عـــن استثمارات الأموال الأجنبية وفى المشاريع الاستثمارية إلى الخارج فـــى حدود الرصيد الدائن لحساباتها بالنقد الأجنبى.

ثانياً :المزايا :

جملة من المزايا المالية وغير المالية للمشروعات الاستثمارية تتمثل فيما يأتى:

١ــ المزايا المالية:

- إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة المشاريع الاستثمارية من الرسوم الجمركية أيا كان نوعها، ماعدا رسوم الخدمات.
- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة خمس سنوات على الأقل، ابتداء من تاريخ الإنتاج أو مزاولة النشاط بحسب الأحوال.

كما أن هناك مزايا أخرى؛ منها: إعفاء المشروعات من ضريبة الدمغة النسبية، وضريبة ممارسة العمل، وضريبة الإنتاج المصدّر... إلخ.

٢ــ المزايا غير المالية

أ ــ مزايا لحماية لمنتجات المشاريع الاستثمارية وزيادة صادراتها ومن أهمها: زيادة الرسوم الجمركية على استيراد السلع الجاهزة ومستلزمات الإنتاج المستوردة والمنافسة للإنتاج المحلى، أو منع أو تقييد استيرادها.

ب ــ مزايا تتعلق بالمشاريع الاستثمارية؛ وأهمها:

- مزايا خاصة بالمشاريع الاستثمارية، وهى أن تستورد ما تحتاج إليه فى إقامتها وتوسيعها أو تطويرها أو تشغيلها من موجودات ثابتة ووسائل نقل ومستلزمات إنتاج فى حدود الدائن لحساب المشروع، بالنقد الأجنبى؛ بدون القيد فى سجل الموردين.
- تتمتع المشاريع والشركات الاستثمارية والمستثمرون العرب والأجانب

بكافة المزايا الممنوحة لرءوس الأموال اليمنية والمستثمرين اليمنيين، بدون تمييز فى الحقوق والواجبات.

ثالثا : التسهيلات [٩]

أولى قانون الاستثمار جملة من التسهيلات للمشاريع الاستثمارية والمستثمرين فى مرحلة الترخيص والإنشاء والتشغيل والتوسيع والتطوير، ويمكن ذكر أهمها على النحو الآتى :

- تبسيط إجراءات الترخيص لمشاريع الاستثمار بحيث يتم البت فى الطلبات خلال ٤٥ يوما من تاريخ الطلب مستوفيا كافة المستندات والبيانات.
- تتولى الهيئة الترخيص لمشاريع الاستثمار وإنهاء الإجراءات المتعلقة بالجهات الحكومية ذات العلاقة بالمشاريع، نيابة عن المستثمرين فى استكمال إجراءات التراخيص للمشاريع والحصول على التصاريح والموافقات التى تلزمها.
- توفير المعلومات التى تطلبها المشاريع الاستثمارية والمستثمرون فى مختلف المجالات.
- تسهيل إجراءات استخدام الخبرات الأجنبية غير المتوافرة فى البلاد.
- لأى مشروع استثمارى مرخص الحق فى فتح حسابات مصرفية بالنقد الأجنبى فى البنوك المسجلة لدى البنك المركزى اليمنى بمجرد تقديم ترخيص له، بشرط استخدام الحساب فى أعمال المشروع.
- للمشاريع الصناعية والزراعية والاستثمارية الحق فى أن تفتح محالات تجارية بمفردها أو بالتعاون مع مشاريع أخرى لبيع منتجاتها، بصرف

النظر عن جنسية رءوس الأموال المساهمة فى رأس مال هذه المشـــاريع أو إدارتها.

حوافز الاستثمار:

يتضمن قانون الاستثمار اليمنى رقم ٢٢ لعام ١٩٩٩ الكثـــير مـــن الحوافز التى تستهدف جذب الاستثمار فى الجمهورية وتشجيعه، كما نـــص على الكثير من الأحكام الرامية إلى تأمين البيئة الاستثمارية المناسبة، ولعـــل من أبرز تلك الحوافز يأتى:

١. إعفاء الموجودات الثابتة المستوردة لإقامة المشاريع الاستثمارية مـــن الرسوم والضرائب الجمركية أيا كان نوعها، ما عدا رسوم الخدمـــات – المادة (٢٣).

٢. إعفاءات ضريبية، وتتمثل فيما يأتى :

- إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة خمس سنوات ابتـــداء مـــن تاريخ بداية الإنتاج ومزاولة النشاط وبحسب الحالة – المادة (٢٥).
- يمكن أن تزيد مدة إعفاء المشروعات من ضرائب الأرباح لمدة ســـنتين إضافيتين لكل حالة تتحقق فى المشروع من الحالات الآتية :

١. المشروعات التى تمتلكها شركات عامة ولا تقل نسبة الاكتتاب العـــام فيها عن ٢٥% من رأسمالها المدفوع.

٢. المشروعات التى تزيد نسبة المكون المحلى من الموجودات الثابتـــة فيها عن ٢٥% من إجمالى الموجودات الثابتة الخاصـــة بالمشـــروع – المادة (٢٦).

- يحدد مجلس الوزراء مجالات تعفى مشاريعها من ٢–٥ سنوات إضافيـــة

من ضرائب الأرباح - المواد ٢٥-٢٦.

- إعفاء المشروعات من ضريبة الدمغة النسبية ومن ضريبة ممارسة العمل على المنشآت العاملة فى الجمهورية اليمنية ومن الضرائب الأخرى المفروضة على رأس المال - المادة ٢٥-٢.
- إعفاء المشروعات من رسوم التوثيق على عقود تأسيس المشروعات وكذلك جميع العقود المرتبطة بالمشروع حتى تمام تنفيذه - المادة ٢٥-٣.
- إعفاء المشروعات لمدة ثلاثة سنوات من تاريخ الإنتاج أو النشاط بحسب الأحوال من كافة الضرائب والرسوم المقررة مقابل عوائد تراخيص استخدام التكنولوچيا المستوردة التى تستخدم فى المشروع - المادة ٢٥-٤.
- إعفاء فوائد القروض الممنوحة لتمويل المشروعات بنسبة ٥٠% من الضرائب المفروضة عليها - ٢٥-٥.

فرص الاستثمار المتاحة

إن الفرص الاستثمارية المتاحة فى الجمهورية اليمنية متعددة، فهناك إمكانات متاحة فى مجال الزراعة والإنتاج الحيوانى والتصنيع الزراعى والصناعة بمختلف فروعها، وكذلك فى المجال السياحى والخدمى، ونقل البضائع ونقل الأفراد، داخل البلاد وخارجها.

وبطبيعة الحال فإن هذه الإمكانات متاحة ليس للمستثمر اليمنى فحسب بل تشمل المستثمرين العربي والأجنبى لأنهما أكثر إيجابية فى النهوض بالتنمية فى اليمن، ويؤكد ذلك قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام

.١٩٩١

وقد حدد القانون قائمة بالمشاريع المتاح الاستثمار فيـــها، وتتمثـــل القائمـــة الإرشادية بالفرص الاستثمارية المتاحة فيما يأتى :

١ صيد الأسماك وتسويقها
٢ إنتاج الألبان الطازجة ومشتقاتها
٣ إنتاج الفواكه بأنوعها
٤ استصلاح الأراضى البور
٥ إنتاج الذرة الشامية
٦ تربية الأغنام والأبقار
٧ تربية الدواجن بمراحلها المتعددة (بياض ـ لاحم ـ أمهات)
٨ إنتاج أعلاف الدواجن ومركزات الأعلاف
٩ إنشاء وحدات خدمات أسماك
١٠ تعليب الأسماك (تجفيفها ـ تملحيها)
١١ زراعة القطن
١٢ تصنيع التمور
١٣ تجميع الآلات والمعدات
١٤ صناعة المعلبات الغذائية
١٥ إنتاج السماد
١٦ إنتاج النشا والجلوكوز والبطاطس
١٧ إنتاج المربيات
١٨ إنتاج خام زيت الطعام
١٩ تعبئة مواد غذائية زراعية متنوعة
٢٠ إنتاج نسيج الأقمشة والملابس والستائر والمناشف
٢١ إنتاج الملابس الجاهزة (رجالى ـ نسائى ـ اطفال)
٢٢ إنتاج الأحذية الجلدية (رجال ـ نسائى ـ اطفال)
٢٣ إنتاج الملابس الرياضية
٢٤ إنتاج السجاد
٢٥ إنتاج شباك الصيد
٢٦ إنتاج الوصلات الجانبية للأبواب والنوافذ
٢٧ إنتاج المغالق والأقفال
٢٨ إنتاج أفلام التصوير بأشعة إكس
٢٩ إنتاج إطارات النظارات
٣٠ إنتاج الإطارات
٣١ إنتاج أجهزة الرقابة من الحريق
٣٢ إنتاج بعض قطع غيار السيارات البلاستيكية
٣٣ صناعة الأسمنت
٣٤ تجميع المحولات الكهربائية
٣٥ إنتاج العدسات الطبية
٣٦ إنتاج ورق الصحف
٣٧ إنتاج خام الأوراق
٣٨ إنتاج الأدوات الطبية
٣٩ تجميع الرافعات الشوكية
٤٠ تجميع عدادات المياه والكهرباء
٤١ تجميع الدراجات الهوائية
٤٢ تجميع الخلاطات والمراوح والمكيفات
٤٣ إعادة تصنيع الأوراق المستخدمة
٤٤ حفر آبار المياه وتقديم خدمات توصيلها للمواطنين
٤٥ تجميع أجهزة التليفونات
٤٦ إعادة تنقية الزيوت المستخدمة
٤٧ استخدام المياه المعدنية للعلاج
٤٨ إقامة مدن وحدائق الألعاب والنوادى
٤٩ إقامة محطات توليد الكهرباء
٥٠ صناعة أسلاك الكهرباء

٥١	إنتاج المظلات الشمسية	٦١	إنتاج الأحذية الرياضية
٥٢	إنتاج القضبان والأسياخ الحديدية	٦٢	إنتاج إطارات السيارات
٥٣	إنشاء مراكز تجميع الجلود وتجهيزها للأغراض الصناعية	٦٣	إقامة مختبرات صحية مركزية
٥٤	إنتاج معدات التشييد والبناء	٦٤	إقامة مراكز التدريب المهنى
٥٥	إنتاج طوب ومكابس وجلايات البلاط	٦٥	إقامة مطاعم سياحية درجة أولى
٥٦	إنتاج الرخام والجرانيت	٦٦	إقامة مستوصفات خارج المدن الرئيسية
٥٧	إنتاج الشموع والزيوت الصناعية	٦٧	إقامة ورش صيانة
٥٨	إنتاج الأدوات الصحية(خلاطات،حنفيات)	٦٨	إقامة مستشفيات
٥٩	إنتاج المباني الحديدية المسبقة الصنع	٦٩	الصناعات التعدينية
٦٠	إنتاج مستلزمات الرى بالشفيط والرش	٧٠	الصناعات الخشبية

ومن خلال الجدول السابق يتضح أنه لم تكن هناك حدود للاستثمار أو قيود فى أى قطاع اقتصادى، وأن ما يحدد الاستثمار فى أى مشروع هو جدواه الاقتصادية، وأثره الاقتصادى على الاقتصاد الوطنى، وكذلك الفائض الاقتصادى الذى يحققه.

كما أن هناك أمراً ينبغى الإشارة إليه، هو على درجة كبيرة من الأهمية، يتمثل فى ضرورة تمتع المشروع الاقتصادى ببعض المواصفات التى تساعد على اتخاذ قرار بالموافقة على إقامته، وذلك مثل :

- قدرة المشروع على إنتاج منتجات بمواصفات مناسبة قادرة على الوقوف فى مواجهة منتجات أخرى مشابهة منتجة فى البلدان الأخرى؛ ونعنى بذلك قدرة المنتج على المنافسة فى الأسواق الخارجية من حيث المواصفات ومن حيث الأسعار.
- الأثر البيئى للمشروع، ولا شك فى أن الاهتمام أصبح كبيرا الآن نحو موضوع البيئة، لهذا فلابد للمشروع الاقتصادى أن يراعى عدم تلوث البيئة، و اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لمعالجة مخلفات المشروع معالجة فنية تمنع أى تلوث بيئى ناجم عن هذه المخلفات.

الخاتمة

من خلال استعراض الدراسة لواقع الاستثمار فى الجمهورية اليمنية والحوافز التى كفلها قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ نخلص إلى القول بأن هناك تشابكاً بين مصالح الدولة فى جذب المستثمرين للإفادة منهم فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبين مصالح المستثمرين الذين يسعون إلى تحقيق مزيد من الأرباح. على أنه رغم هذا التشابك فى المصالح يوجد حاجز لدى كثير من المستثمرين سواء أكانوا يمنيين من ذوى رءوس الأموال المتواجدين فى الخارج أم من المستثمرين الأجانب.

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليمنية قد أصدرت قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ الذى منح عدداً كبيراً من التسهيلات والحوافز الاستثمارية، ولا تزال الحكومة اليمنية بين الحين والآخر تصدر اللوائح والتشريعات بهدف خلق مناخ جاذب للاستثمار، غير أنه فى تقديرنا لم يكن ما قامت به الحكومة من جهود قد وصل إلى قناعة المستثمرين، وخاصة اليمنيين فى الخارج والرأسمال الأجنبى، والسبب يعود إلى جملة من الدواعى نشير إلى أبرزها على النحو الآتى :

١. اتسمت السياسة اليمنية (تشجيع الاستثمار خلال الفترة السابقة) بالاستجابة البطيئة للمتغيرات، من حيث التوجهات العامة لهذه السياسة، وهو الأمر الذى يجب تداركه فى المرحلة القادمة التى تتطلب درجة عالية من المرونة والقدرة على إعادة صياغة الأهداف المرحلية أو ما يسمى فى علم الاستراتيجية بـ "التكتيك" على نحو لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية لهذه السياسة.

٢. قامت الحكومة اليمنية بإشراك ممثلى القطاع الخاص ورجال الأعمال اليمنيين فى مناقشة بعض جوانب سياسة تشجيع الاستثمار، وكذلك فى تنفيذها، وهو أمر جيد، وإن كان يتطلب تشريعا يجعله أسلوبا مستمرا لضمان عدم تغيير هذا الأسلوب فى المستقبل.

٣. لا تزال مؤشرات الأداء الاقتصادى الداخلى متواضعة، و خاصة من حيث الإنتاج، وهو الأمر الذى يمثل قيداً على سياسة تشجيع الاستثمار، حيث أثبتت تجارب الدول الأخرى أن الأداء الاقتصادى الداخلى المتميز يمثل عنصراً مهما من عناصر جذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، فالنجاح يؤدى إلى مزيد من النجاح.

٤. لا تزال دائرة النشاط فى مجال تشجيع الاستثمار دائرة ضيقة قاصرة على الحكومة وشريحة من رجال الأعمال؛ إنها فى دائرة الصفوة، والمطلوب توسيع هذه الدائرة لتشمل المجتمع بوجه عام، بكافة فئاته، ومن ثم فالمطلوب هو القيام بعملية تعبئة عامة بحيث تندفع كافة الطاقات نحو العمل والإنتاج.

٥. لا تزال أدوات تنفيذ سياسة تشجيع الاستثمار فى نطاق جهاز البيروقراطية اليمنية بفكره وتقاليده الراسخة المعروفة، بدون اهتمام واضح بإعداد كوادر إدارية جديدة مؤهلة فكرياً أولاً للقيام بهذه المهام، فمكاتب خدمة المستثمرين فى المحافظات والمدن أسندت إلى موظفين من الجهاز الحكومى المحلى أو من ذوى الحظوة بدون إعداد مسبق أو برنامج تدريبى تأهيلى مناسب.

هذه هى أبرز الدواعى التى استخلصها الباحث من خلال متابعة تنفيذ السياسة

اليمنية (تشجيع الاستثمار).

أما العقبات المتوقعة فيمكن إيجازها فيما يأتى:

أ. عدم توافر القناعات الفكرية باقتصادات السوق الحر، ومن ثم تسيطر على الآراء روح التردد والحذر، وهو الأمر الذى يؤدى إلى تأخير الحركة فى ظل أوضاع تتطلب ديناميكية الحركة، وبطبيعة الحال فإن هذا الوضع يولد قيداً على تنفيذ هذه السياسة، ويخلق حالة من الشك والترقب من جانب المستثمرين، وهو ما قد يترتب عليه ضياع بعض فرص الاستثمار.

ب. عدم توافر العدد الكافى من رجال الأعمال اليمنيين ذوى القدرات المالية الكبيرة القادرين على الدخول فى مشاركات على المستوى العالمى المطلوب.

ج. سيطرة حالة عدم اليقين لدى بعض المستثمرين، إضافة إلى الضغوط التى تمارسها بعض القوى الإقليمية والدولية على اليمن، وخاصة فى مجال انسياب الاستثمارات الأجنبية إلى اليمن، حيث تربط انسياب هذه الاستثمارات بتغير المواقف اليمنية من بعض القضايا.

د. تواجه اليمن مشكلة مهمة فى مسألة الاندماج فى الاقتصاد العالمى تقوم على أساس أن هذا الاندماج يتطلب نوعاً من تقسيم العمل يعتمد على المزايا النسبية المتوافرة فى كل دولة، ونتيجة لعضف مؤشرات الأداء الاقتصادى اليمنى فإن الموقع الذى يمكن أن تحتله يمكن أن يكون فى نطاق نوع من أنواع الصناعات التقليدية، وهو الأمر الذى لا يترتب عليه نقل التكنولوچيا الحديثة وتحديث نظم العمل وأساليبه.

هـ. تضارب القوانين واللوائح والتشريعات، الذى يعيب قانون الاستثمار ذلك القانون الذى يدعو إلى تسهيل الاستثمار وتشجيعه؛ أى أن التشريعات بوجه عام لابد لها من أن تكون متوافقة وغير متضاربة.

و. الإجراءات الإدارية المطولة فى المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، التى تسبب زيادة فى التكاليف غير الضرورية.

ز. قلة المعلومات والبيانات المساعدة لإعداد دراسات الجدوى للمشروعات الاستثمارية المطلوبة. وخاصة من الهيئة العامة للاستثمار أو من هيئات يتم تكليفها بمثل هذه الأعمال على نحو يساعد على تشجيع الاستثمار وتوجيه المدخرات التوجيه السليم.

مما تقدم ينبغى عرض النتائج الآتية :

١. إنه كلما كانت توجهات السياسة العامة نحو تشجيع الاستثمار متوافقة مع متطلبات تشجيع الاستثمار فى ظل المتغيرات الجديدة، أدى هذا إلى تحسن فى نتائج هذه السياسة، ومن ثم يصدق الغرض الأول.

٢. أثبتت الدراسة الغرض الثانى؛ حيث إن عدم توافق السلوك البيروقراطى الحكومى كان أحد أسباب محدودية نتائج هذه السياسة، وهو الأمر الذى دفع الحكومة إلى الاهتمام بهذا الموضوع، وإن كان هذا الاهتمام قد تركز فى الجانب الإجرائى بدون الاهتمام بالجانب المتعلق بثقافة البيروقراطية اليمنية الحكومية، وهو الأمر الذى يجعلنا نؤكد على أنه سيظل أحد العقبات أمام سياسة تشجيع الاستثمار فى اليمن خلال المرحلة القادمة.

٣. هناك إدراك حكومى واضح خلال المرحلة الأخيرة مؤداه أن العامل

المتعلق بالمتغيرات السياسية الإقليمية والعالمية فى هذا المجال هـــو عامل ذو أهمية، ومع ذلك يمكن القول بصحة الغرض المتعلق بتـأثير هذا العامل على نتائج سياسة الاستثمار؛ حيث إن عـــدم الاســتقرار السياسى على الصعيدين المحلى والإقليمى كان واحداً مـــن العوامـــل التى أدت إلى انخفاض تدفق الاستثمارات الخارجية المباشـــرة إلـــى اليمن مقارنة ببعض الدول المجاورة والدول الأخرى فى العالم.

معهد البحوث والدراسات العربية
INSTITUTE OF ARAB RESEARCH AND STUDIES

الهوامش

١. عن الوضع السياسى للدول ومدى ما يتسم به من استقرار وما تتميز به الدول من خصائص وديمغرافية كل ذلك يمثل مكونات ما اصطلح على تسميته بمناخ الاستثمار – انظر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار: تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية، ١٩٩٧، ص٥٠.

٢. عن ضعف الإنفاق الاستثمارى راجع: الجهاز المركزى للإحصاء، التقرير السنوى لعام ١٩٩٩، إبريل،٢٠٠٠.

٣. حول خلق مزيد من فرص العمل انظر: المؤتمر الاقتصادى اليمنى١٩٩٦، ص ١٢٩.

٤. وبصدد زيادة نسبة الاستثمار والادخار فى اليمن راجع: د. أحمد صالح منتصر، مجلة التجارة، السنة الثانية عشرة، العدد الثانى، فبراير،١٩٩٧، ص١٨.

٥. الدول التى انتهجت استراتيجية للتنمية تقوم على استغلال إمكانات السوق العالمية إلى أبعد الحدود الممكنة، تلك الدول هو التى استطاعات أن تحقق معدلات نمو عالية، راجع د. سعيد النجار: البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى، رسائل النداء الجديد، القاهرة، جمعية النداء الجديد، بدون تاريخ، ص١٣.

٦. حول تحليل تجارب الدول الناهضة وتحديدا دول جنوب شرق آسيا انظر: د.سعيد النجار: مرجع سابق، ص٣٧.

٧. وبصدد إنشاء المنطقة الحرة عدن والأمال المعلقة عليها – راجع فى ذلك: الهيئة العامة للاستثمار، البيان الإحصائى ١٩٩٦/٦/٣٠م.

٨. بالنسبة لحوافز قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام ١٩٩١ انظر : د. محمد سعيد العطار: دراسات فى الاقتصاد اليمنى،١٩٩٦، ص ص ١٢٥-١٢٩.

٩. بالنسبة للتسهيلات والضمانات راجع : د. محمد سعيد العطار: المرجع السابق.

المراجع

١. أحمد شرف الدين: المعوقات القانونية للاستثمار، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبى لتنمية الاستثمارات العربية المشتركة، القاهرة، ١٩٩٣.

٢. أحمد صالح منتصر : مجلة التجارة، السنة الثانية عشرة، العدد الثانى، فبراير ١٩٩٧.

٣. الجهاز المركزى للإحصاء، التقرير السنوى للأعوام ١٩٩٢ـ١٩٩٨ صنعاء.

٤. المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ الاستثمار فى الدول العربية لعام ١٩٩٧، ص٥٠.

٥. الهيئة العامة للاستثمار: البيان الإحصائى فى ١٩٩٦/٦/٣٠م عدن.

٦. حمدى عبد العظيم : خصخصة مناخ الاستثمار وتحرير الصناعات الصغيرة فى مصر، ندوة أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، يناير ١٩٩٥.

٧. خليل محمد خليل عطية : الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية، بحث فى النظرية، مجلة مصر المعاصرة، العددان ٤٣٧،٤٣٨، القاهرة،١٩٩٤.

٨. دستور الجمهورية اليمنية – صنعاء ١٩٩٠.

٩. رمضان الشراح وآخرون : الاستثمار : النظرية والتطبيق، شركة المكتبات الكويتية، الكويت،١٩٩٤.

١٠. سعيد النجار : البطالة والتحول نحو اقتصاد تصديرى، رسائل النداء الجديد، القاهرة، جمعية النداء الجديد، بدون تاريخ.

١١. سعيد النجار : النظام الاقتصادى العالمى على عتبة القرن الواحد والعشرين، الأهرام الاقتصادى، ١٩٩٥.

١٢. سيد الهوارى: الاستثمار والتمويل، مكتبة عين شمس، القاهرة،١٩٨٢.

١٣. طيب حفصى، فيليب فوشيه: الاستثمار الأجنبى المباشر، الارتباط بين القدرة على المنافسة وكفاءة الحكم، نشرة منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا، المجلد الثالث، العدد الثانى، يونيه١٩٩٦.

١٤. عبد الباقى محمد إبراهيم : ورقة مقدمة إلى المؤتمر الأول لرجال الأعمال والمال، عدن، عراقة الماضى وطموح المستقبل ٢٧-٢٨ فبراير،١٩٩٦.

١٥. عبد السلام أبو قحف : اقتصاديات الاستثمارالدولى، المكتب العربى الحديث،

الإسكندرية،١٩٩١.

١٦. عبد العزيز حجازى : الضرائب والاستثمار ، ورقة عمل مقدمة إلى ورشة عمل التنسيق الضريبى لتنمية الاستثمارات العربية، القاهرة٩-١ نوفمبر،١٩٩٣.

١٧. عبد المقصود عيسى : محفزات الاستثمار فى الدول العربية ومعوقاته، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول، المنعقد فى جامعة اليرموك بالأدرن للفترة ٢٣-٢٥ تشرين الثانى،١٩٩٨.

١٨. قانون الاستثمار رقم ٢٢ لعام١٩٩١.

١٩. مجلس الوحدة الاقتصادية العربية : الدراسة الموسعة لتوطين رءوس الأموال العربية فى الوطن العربى، القاهرة،١٩٩٣.

٢٠. محمد حسين حلبوب ، د. حسين المعلسى: الندوة العلمية الثانية حول الفقر وسبل الحد منه فى الجمهورية اليمنية، دار جامعة عدن للطباعة والنشر،١٩٩٨م.

٢١. محمد سيعد العطار: دراسات فى الاقتصاد اليمنى ١٩٩٦، مجلة الثوابت، صنعاء.

٢٢. محيى الدين الغريب: دور الحكومة فى تشجيع الاستثمارات، كتاب الأهرام الاقتصادى، القاهرة،١٩٩٥.

٢٣. هيل عجمى الجنابى : مناخ الاستثمار وحجم الاستثمار المباشر بين البلدان العربية، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر العلوم المالية والمصرفية الأول، المنعقد فى رحاب جامعة اليرموك، الفترة ٢٣-٢٥ تشرين الثانى، ١٩٩٨.